



www.nhrc-qa.org

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

www.nhrc-qa.org



بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٧ - استفاق الشعب القطري على اعلان حكومات دول الحصار وهي: الامارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - مملكة البحرين و جمهورية مصر العربية) قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر وأمرت رعاياها بمغادرة قطر، وطلبت من جميع المواطنين القطريين المقيمين أو الوافدين بمغادرة أراضيها خلال ١٤ يوم، وتم حظر كافة الرحلات من وإلى قطر واغلاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين مجالاتها الجوية والبحرية ومناقذها البرية، مما انجر عنه آثار على جملة من حقوق المواطنين القطريين، وحتى المقيمين في دولة قطر، وسوف يتم ذكر هذه الآثار في سلسلة تتكون من ٩ يتناول بروشورات قام بإعدادها قسم الدراسات والبحوث، ادارة البرامج والتثقيف، بحيث كل بروشور آثار حق من هذه الحقوق المنتهكة.



On June 5, 2017, the Qatari people has been awoken up to the announcement by the blockading countries (United Arab Emirates - Kingdom of Saudi Arabia - Kingdom of Bahrain and Egypt) of severing diplomatic relations with the State of Qatar. These countries also ordered their nationals to leave Qatar and requested all Qatari citizens or residents to leave their territories within 14 days. All flights from and to Qatar were banned, and the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Bahrain closed their air and sea spaces and land ports. This has affected the Qatari citizens and even residents of Qatar. These effects are highlighted in a series of 9 brochures covering the various violations; prepared by the division of Studies and Research of the Programs and education department at the National Human Rights Committee (NHRC) in Qatar.

٥ يونيو ٢٠١٧

2018

آثار الحصار

على الحق في حرية التنقل والاقامة

qatarnhrc
@qatarnhrc
nhrcqatar
qatarnhrc



فريج عبد العزيز، تقاطع ناصر بن خالد، خلف محطة بترول الدوحة
الخط الساخن: ٠٠٩٧٤٦١٦٢٦١٦٣ ٠٠٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤
nhrc@nhrc-qa.org

2018

EFFECTS OF THE BLOCKADE on the 'right to freedom of movement and residence'

qatarnhrc
@qatarnhrc
nhrcqatar
qatarnhrc



Fereej Abdulaziz, Nasser Bin Khalid Intersection, Opposite Doha Petrol Station, Otobi Tower
nhrc@nhrc-qa.org 00974 4404 8844 Hot Line 00974 6662 6663



Introduction

The right to freedom of movement is an important and fundamental right for the human being, because this right can provide for access to his interests and the necessities of his life and his many needs, such as work, health care, treatment, recreation, etc. This means that the embodiment and enforcement of this right will lead to the enforcement of other rights, because the human rights system cannot be fragmented. Persons have the right to move internally and the right to travel abroad. This right may not be suspended on the basis of person's departure or on the time spent by the individual away from his country or the country to which he is leaving, including his emigration.

This right also includes the right of an individual to obtain the necessary official documents, such as a passport, as well as the right to renew such documents whenever necessary. This right is guaranteed to all citizens of the State and equally guaranteed to foreigners present in a certain country, in spite of some restrictions that regulate their residence in the territory of the host country in a way that does not contradict with its international obligations. However, the countries of the blockade, in contradiction with their commitment to the moral and legal requirements of the human rights system, have violated various human rights including, the right of movement, residence and abuse to paralyze the movement of Qatari citizens and deny them residency.

June 05, 2017

مقدمة

يعتبر الحق في التنقل حق مهم وأساسي بالنسبة للإنسان. نظرا لما يمكن أن يوفره هذا الحق من امكانية الوصول الى مصالحه والحصول على ضرورات حياته وحاجاته المتعددة، مثل العمل و الرعاية الصحية والعلاج والترفيه وغير ذلك، وهو ما يعني أنه بتجسيده واعماله يتم اعمال باقي الحقوق. نظرا لعدم التجزئة التي تميز منظومة حقوق الانسان، وان كان للانسان الحق بالتنقل داخليا فإن له أيضا الحق بالتنقل في الخارج، ولا يجوز تعليق هذا الحق على سبب هذه المغادرة أو على المدة التي يقضيها الفرد بعيدا عنه أو البلد الذي يغادر اليه بما في ذلك هجرته.

يشمل هذا الحق أيضا حق الفرد في الحصول على الاوراق الرسمية اللازمة مثل جواز السفر، وكذلك الحق في تحديد مدة صلاحية هذه الاوراق كلما دعت الحاجة الى ذلك، وهذا الحق مكفول لكل من يتمتع بجنسية الدولة، كما أنه مكفول على قدم المساواة بالنسبة للأجانب المتواجدين في الدولة بشكل قانوني، وذلك بالرغم من بعض القيود التي تنظم أقامتهم في أقليم الدولة المضيفة بما لا يتعارض مع التزامها الدولية غير أنه قدمت دول الحصار في إطار سلسلة ما تقدمه من التزامها المفصوح بما تقتضيه منظومة حقوق الانسان أخلاقيا وقانونيا. أمثلة عديدة من الانتهاكات المنظمة للحق في التنقل والاقامة والتعسف في شل حركة المواطنين القطريين وحرمانهم من الإقامة، ويأتي هذا الموجز للتعريف الموجز بالحق في حرية التنقل والاقامة واستعراض أبرز الاتفاقيات التي تنص على احترامه وعدم المساس به ليأتي فيما بعد ذكر آثار الحصار الغاشم على دولة قطر من زاوية هذا الحق لبيان الفجوة بين القانون والالتزام به والخروقات العديدة التي قامت بها دول الحصار.

تعريف الحق في حرية التنقل والاقامة

يطلق على هذا الحق تسميات مختلفة بالإضافة الى التسميات التي أطلقها عليه الاعلان العالمي أو العهد الدولي كالحق في السفر وحق الغذاء والرواح وحق الحركة، مثلما أطلقت عليه المادة الخامسة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي ضمنت الحق لكل أنسان دوئها تمييز الحق في حرية الحركة والاقامة داخل حدود الدولة، وقد أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على هذا الحق حيث نصت المادة ٥ / ٤ على أنه: " تمنح الدول اطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المنصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكنهم وأقائهم" ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التنقل وهي التنقل البري والبحري والجوي ويبدو التنقل البري أهمها، إذ أنه يمكن أن يتم بصوره شتى بالمركبات أو السكك الحديدية أو سير على الاقدام والشكل الاخير يمثل الحالة الاكثر تجسيديا لحق الانسان في حرية التنقل إذ أنه مكفول ومتوفر لجميع الناس بغض النظر عن وضعهم المالي، ويعكس التنقل الجوي أو البحري اللذان يخضعان لنظام دولي في الغالب

التزام الدول ازاء الحق في التنقل والاقامة

جاء في التعليق العام رقم ٢٧ عن اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية حول المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه يجب على الدولة الطرف أن تضمن حماية الحقوق المكفولة في المادة (١٢) من أي تدخل سواء كان من جهات عامة أو من جهات خاصة. ورهنا بأحكام الفقرة ٣ من المادة (١٢)، فإن الحق في الإقامة في مكان ما يختاره الشخص المعني داخل إقليم ما يشمل الحماية من جميع أشكال التشريد الداخلي القسري، ويحول دون منع الأشخاص من الدخول أو البقاء في جزء محدد من الإقليم. بيد أن الاحتجاز القانوني يمس بشكل أكثر تحديداً الحق في الحرية الشخصية، وتشمله المادة ٩ من العهد. هذا وقد نصت المادة (١٣) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حق الانسان في حرية التنقل وحقه في المغادرة والعودة، وذلك في فقرتين في إطار تحميل رقابة ذاتية والتزام أخلاقي على الدول، وتشتمل هذه المواد خاصة في الفقرتين ١ و٢ بحيث تصان على التالي:

١ - لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل أقامته داخل حدود الدولة .

٢ - لكل فرد حق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة الى بلده

أما المادتين ١٢ و ١٣ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تقرران على أهمية أن يكون لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان أقامته، وأن لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده وأنه لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة اعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية أمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الاداب العامة أو حقوق الآخرين وحرانيتهم وتكون متناسبة مع الحقوق الاخرى المعترف بها في هذا العهد، ورغم ذلك فقد قامت دول الحصار بتقيوض هذه الالتزام الدولي، ومست حقوق الآلاف من المواطنين القطريين وحتى رعايا، وهو ما يعطي من جديد وجه آخر من تقيوض لما تقتضيه حقوق الانسان.

انتهاك دول الحصار للحق في التنقل والاقامة

قامت دول الحصار بانتهاك الحق في التنقل والاقامة من خلال حصارها الجائر على دولة قطر؛ بمنح الأفراد القطريين أو المقيمين على أرض دولة قطر من التنقل والإقامة في تلك الدول.

حيث يقيم في دولة قطر ١١٣٨٧ مواطنا من الدول الخليجية الثلاث، ويقيم نحو ١٩٧٢ قطرياً في تلك الدول، وجميع هؤلاء ممن فرض عليهم العودة قسراً إلى أوطانهم تضرروا في نواح مختلفة، فقد فرضت دول الحصار عقوبات وقرارات مغادرة بلدانها وعدم العبور من منافذها، وهذا ما تسبب في كثير من الانتهاكات التي سجلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي بلغت ١٣٥٤ حالة انتهاك فيما يتعلق فقط بهذا الحق تحديداً ورغم قيام السلطات السعودية بفتح منفذ سلوى الحدودي جزئياً وبشكل فردي على فترات، إلا أنها عادت وأغلقت بشكل كامل وتام حتى أمام الحالات الإنسانية، بما فيها المرضى والأمر المشتركة والأشخاص من ذوي الإعاقه، مما يعد إمعاناً من جانب السلطات السعودية في انتهاك هذا الحق، ومن المهم في اعطاء نبذة عن احصائيات هذا انتهاك بالتحديد من الدول المختلفة حتى نقف على درجة التعنت في عدم الاكتراث بحقوق الانسان وأبسط متطلباته.

تاريخ الإحصائية ٢٥ أبريل ٢٠١٨				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
الإقامة	٥٧	٤	٣٢	٩٣
التنقل	٧٦٨	٣٤٨	١٢٩	١٢٤٥

هذا وقد أقر تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان على ان غياب حرية التنقل بين قطر والدول الأخرى، قد مثل عقاب للمواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر، وكذلك للمقيمين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين؛ فذلك الآثار المترتبة على القيود المفروضة على الحق في حرية التنقل كان لها آثاراً عديدة، تباينت فيما بينها بين ما هو مؤقت وما هو دائم؛ فالأثر المؤقت يمثل في التعدي على حرية ممارسة الشعائر الدينية حيث أنها فُرضت في خضم شهر رمضان وموسم الحج، وكذلك الانفصال الأسري الذي يتعين أن نولي له الاهتمام المناسب نظراً للروابط بين شعوب البلدان المعنية، وكذلك اضطراب الكثير من الشباب إلى قطع دراستهم أو عدم قدرتهم على خوض الامتحانات المقررة لهم. أما بالنسبة للآثار والعواقب الدائمة، فقد تمثلت في الحرمان من الحق في العمل والحق في الوصول إلى الممتلكات والأصول الشخصية لأولئك المقيمين أو العاملون في قطر، أو الذين لديهم مصالح تجارية بها. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور باستفاضة أكثر في الأقسام التالية من هذا الفصل ويتضح مما سبق انتهاك دول الحصار على نحو واضح عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومواد أخرى في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى مواد في صكوك أخرى، منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والميثاق العربي لحقوق الانسان.

أمثلة عن انتهاكات الحق في حرية التنقل والاقامة

الحالة الثانية

السيد (ع.أ) قطري الجنسية من مواليد عام ١٩٧١ م زار مقر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرض له: " كنت اخطط للسفر الى الامارات بتاريخ يونيو، وحجزت تذكرة سفر على متن الخطوط الامارتية، ويوم صدور قرار قطع العلاقات مع دولة قطر أخبرني مكتب تابع لخطوط الطيران الامارتية بضرورة تبديل خط الطيران، ومن ثم أخبروني بأن جنسيتي القطرية لا تخولني دخول الامارات ولا العبور عبر أراضيها، وتم الغاء الحجز وخسرت المبلغ المالي الذي دفعته".

The violation of the right of movement & residence by the blockading countries

The blockade countries have violated the right of movement and residence through its unjust blockade on the State of Qatar; thus, prohibiting Qatari nationals or residents from traveling and residing in those countries. 11,387 citizens from the three Gulf States are residing in Qatar, while 1972 Qataris are residing in these States. All those forcibly returned to their homes, and were accordingly affected in various ways. The blockading countries imposed sanctions and decisions on Qataris to leave their territories and not to cross their ports, which caused many violations as recorded by the National Human Rights Committee, amounting to 1,354 violations only this right. The Saudi authorities opened the Salwa border crossing partially for some truncated periods, but it has been fully and completely closed even before humanitarian cases, including patients, families and persons with disabilities. This is a violation by the Saudi authorities to this right. The table below gives a summary of the statistics of this violation from these Gulf countries, showing the degree of intransigence in disregard of human rights and the simplest requirements.

Date of statistics: 25 April 2018				
Total	Bahrain	UAE	KSA	Country that violated
93	32	4	57	Accommodation
1245	129	348	768	Mobility

Examples of violations of the right to freedom of movement and residence

The report of the Technical Mission of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) acknowledged that he considerable restrictions on movement of people and goods had an immediate impact on various human rights. Some had a punctual effect but most have had continuing implications to date. These measures first constituted a direct violation of freedom of movement, particularly as they were not communicated formally and were not legally motivated. The lack of freedom of movement between Qatar and the other countries is sanctioning Qataris and residents of Qatar, as well as residents of KSA, UAE and Bahrain. At least temporarily, the restrictions of movement disrupted the exercise of freedom of religion as they were imposed in the midst of Ramadan and the Hajj pilgrimage. The implications for family life are also important given the bonds between the countries concerned. Moreover, many young people were forced to interrupt their studies or could not take exams. Durable consequences of the restrictions of movement are a deprivation of the rights to work and to access to property for those who were residing, working and / or engaged in trade cross-border. It is clear from the foregoing that the blockading countries have clearly violated several articles of the Universal Declaration of Human Rights and other articles of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, as well as articles in other instruments, including the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination and the Arab Charter on Human Rights.

Case (1)

Mr. (A.A.), Qatari citizen born in 1971, visited the National Human Rights Committee and stated the details of the violation: "I planned to travel to the UAE in June, booked a ticket on Emirates Airways. On the day the blockade was imposed, a UAE Airways office told me that I had to change the airline. Then they told me that my Qatari nationality did not allow me to enter the UAE or pass through its territory. The booking was cancelled and I lost the money I had paid."

Case (2)

According to what the Egyptian citizen Mr (A.F.) who approached the National Human Rights Committee, "On 19/11/2017, I booked five tickets to Egypt for QAR 7,400. I was shocked that the airline suspended my booking and returned to me all the money I had paid. The reason was my residence in Qatar, which prevented me and my children from traveling."

This brief summary is an introduction to the right to freedom of movement and residence and a review of the most important agreements that stipulate respect for this right. This work will also highlight the infringement on the rights of the State of Qatar, and explain the gap between the law and obligations, and the numerous breaches made by the countries of the blockade.

Definition of the ‘right to freedom of movement and residence’

This right is given several terms, in addition to the labels issued by the Universal Declaration or the International Covenant, such as the right to travel, the right leave and return, and the right of movement, as called in article 5 of the Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, which guaranteed to everyone without discrimination the right to movement and residence within the borders of the country. The Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW) affirmed this right. In Article 15.4 it reads: "States Parties shall accord to men and women the same rights with regard to the law relating to the movement of persons and the freedom to choose their residence and domicile." There are three types of mobility: land, sea and air. The most important of these is road (land) transport. It can be carried out in different ways by means of vehicles, railways or walking. The latter form represents the most embodiment of the human right to freedom of movement if it is guaranteed and available to all people regardless of their financial status, in contrast to air or sea transport, which is often subject to an international regime.

States' commitment to the ‘right t movement and residence’

General Comment No. 27 of the Committee on Civil and Political Rights on Article 12 of the International Covenant on Civil and Political Rights states that the State party shall ensure that the rights guaranteed in Article 12 are protected from interference by public bodies or by private bodies. Subject to article 12, paragraph 3, the right to reside in a place chosen by the person concerned within a territory includes protection from all forms of forced internal displacement, and it cannot prevent persons from entering or staying in a specific part of the territory. However, legal detention more specifically affects the right to personal liberty and is covered by article 9 of the Covenant. Article 13 of the Universal Declaration of Human Rights provides for the right to freedom of movement and the right to leave and return, in two paragraphs in the framework of self-control and moral obligation of States. These articles, in particular paragraphs 1 and 2, stipulate that:

(1) Everyone has the right to freedom of movement and residence within the borders of each state.

(2) Everyone has the right to leave any country, including his own, and to return to his country.

Articles 12 and 13 of the International Covenant on Civil and Political Rights recognize the importance of the right of every person lawfully within the territory of a State to freedom of movement and freedom to choose his place of residence, and that everyone has the right to leave any country, and that the above-mentioned rights may not be restricted by any restrictions other than those prescribed by law and are necessary for the protection of national security, public order, public health, public morals or the rights and freedoms of others, and are in conformity with the other rights recognized in the Covenant. In spite of that, the blockading countries have violated this international commitment, and breached the rights of thousands of Qatari nationals, and even their own citizens, giving another new face of undermining what human rights require.